الأمم المتحدة

S/2008/294

مجلس الأمن

Distr.: General
5 May 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة من وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية جيبوتي، محمد علي يوسف، بشأن الحالة في ما بين جيبوتي وإريتريا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبلي **أولهاي**

070508 070508 08-32891 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة

بدافع من الانزعاج الشديد والحاجة الفائقة الإلحاح، أوجه انتباهكم وانتباه مجلس الأمن، إلى الأزمة التي تلوح على الحدود المشتركة مع دولة إريتريا، جارتنا الشمالية. فبدون أي سبب أو تبرير بيّن شهدنا ببالغ الحيرة عمليات حشد تدريجي للقوات الإريترية على حدودنا المشتركة منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (انظر الضميمة)، شملت إعداد التحصينات والخنادق، وتدفق المعدات، وإيفاد جنود إريتريين مدججين بالسلاح إلى الجانب الخاص بنا من رأس سلسلة جبال راس الدوميرة المطل على خطوط النقل البحري الدائبة الحركة في البحر الأحمر.

وبأقصى درجات ضبط النفس من جانبنا، ومقاومة منا لكل الإغراءات، وامتناعا منا عن أي رد فعل قوي، عمدنا، على العكس من ذلك، إلى أسلوب الدبلوماسية الهادئة المتمثل أساسا في إجراء اتصالات ثنائية مباشرة على جميع المستويات، بما في ذلك أعلى المستويات. والتمسنا المشورة والوساطة من قائد بارز من قادة دول الخليج. وأطلعنا كذلك الهيئة الدبلوماسية في جيبوتي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية عما نشعر به من قلق شديد. غير أن الجهود الكبيرة التي بذلناها لم تأت مع الأسف بأي رد ذي مصداقية. ولذلك اضطرت جيبوتي إلى أن تظل في حالة من التأهب العسكري تحسبا لشن القوات الإريترية لغارة قوية على أراضينا.

غير أنه من الطبيعي أن تعيد هذه المسألة إلى الأذهان ذكريات هامة ومألوفة. ذلك أن إريتريا لوحت في عام ١٩٩٦ بخريطة مزورة تضم في أراضيها نفس هذه المنطقة الشمالية، فأعادت بذلك رسم الحدود الثابتة بشكل انفرادي. وبتزامن مع ذلك، شنت القوات الإريترية كذلك غارة على أراضي جيبوتي. فنظمت جيبوتي حملة احتجاج قوية أسفرت عن العودة إلى الوضع الذي كان قائما من قبل، بما في ذلك إلغاء صلاحية الخريطة التي كان من الواضح أنها مزورة ومصطنعة.

غير أن التوترات طفت مع الأسف على السطح من جديد حينما أقدم رئيس إريتريا في واغادوغو في عام ١٩٨٨ على معاملة رئيسنا الراحل وعميد قادة دول المنطقة، حسن غولد أبتدون، بازدراء وإهانته. وكان الرئيس أبتدون آنذاك ضمن وفد رفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية يتألف من رؤساء الدول والحكومات ويتولى الوساطة بين إريتريا وإثيوبيا على إثر اندلاع أعمال القتال بينهما. فكان رد جيبوتي على تصرف إريتريا المهين أن قطعت العلاقات الدبلوماسية معها، ودام ذلك بضعة أعوام إلى أن طُبّعت العلاقات.

وقد واجهنا ولا زلنا نواجه في منطقتنا المضطربة الشديدة التقلبات التي لم تنعم بأي قدر يذكر من السلم والاستقرار خلال العقود الثلاثة الأخيرة ألوانا من التحديات المتنامية باستمرار – على الصعد الأمني والسياسي والاقتصادي والإنمائي – تؤثر على قدرتنا على البقاء كدولة. وبفضل السياسات البالغة الحكمة والاستباقية التي ننهجها، فقد حرصنا بشدة على ألا نكون طرفا في أي نزاع. وكان دورنا في جميع هذه النزاعات منصبا دوما على التخفيف من حدة سوء التفاهم ومن أعمال القتال، وتعزيز السلم والاستقرار والتعاون، وتحسين سبل عيش شعبنا وشعوب المنطقة التي اكتوت بشدة بنار الحروب.

وتشتبه جيبوتي في وجود دافع مباشر بدرجة أكبر لتصرف إريتريا غير المبرر. فالمنطقة المهددة في جيبوتي تطل بصورة استراتيجية وبانورامية على خطوط النقل البحري البالغة الأهمية في البحر الأحمر. ونظرا إلى أن جيبوتي هي في سبيلها إلى التحول بسرعة إلى مركز إقليمي لخدمات الشحن العابر، بفضل تشييد ميناء حديث آخر وإنشاء مجموعة من البنى التحتية والمشاريع، فإن الإجراءات البغيضة التي أقدمت عليها إريتريا ينبغي أن تكون مبعث قلق للمجتمع الدولي.

ويسود لدينا في الوقت الراهن شعور بوجود خطر حقيقي يهدد بجرنا إلى مواجهة غير مبررة مع إريتريا، نظرا إلى أن قوات البلدين توجد على درجة عالية من التأهب على الحدود المشتركة. ولم تلق حتى الآن مساعينا السلمية مع إريتريا قصد سحب قواتها من المنطقة وإيضاح شواغلها، إن كانت لديها شواغل، آذانا صاغية.

ونحن نعتبر أن التحرك الإريتري عمل غير حكيم يروم التخويف، وأنه يشكل استفزازا صريحا وصارخا لسيادة بلدي ولسلامته الإقليمية. والتزامنا راسخ بتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز علاقات حسن الجوار وتدعيم السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

ولذلك فإن أي محاولات متعمدة من قبل إريتريا لأجل عرقلة تقدمنا والمساس بما نتمتع به من سلم وطمأنينة لا يمكن قبولها البتة. وبعبارة أخرى، فإن جيبوتي لن تكون إطلاقا طرفا في نزاع، ما لم يفرض عليها فرضا.

وندعو المجلس إلى أن يتخذ على سبيل الاستعجال كافة التدابير اللازمة لمنع نشوب نزاع آخر، بأي ذريعة كانت، في منطقة مزقتها منذ أمد طويل أعمال العنف وإراقة الدماء والدمار.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة وضميمتها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمود علي **يوسف**
وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي

ضميمة (الأصل: بالفرنسية)

المشكلة الحدودية بين جيبوتي وإريتريا: التسلسل الزمني للأحداث

٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨

عاينت السلطات الإدارية في منطقة أوبوك تنفيذ أعمال هندسة مدنية في الجانب الآخر من الحدود على الأراضي الإريترية. وبعد أن استطلعت الأمر، ردت السلطات الإريترية عليها بأن الأمر يتعلق بمد طريق لربط عصب بمنطقة أوبوك عبر راهيتا.

١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨

عبرت آليات الأشغال العامة الإريترية الحدود وشرعت في الأشغال في راس الدوميرة.

من ١٥ شباط/فبراير إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨

حاولت السلطات الإدارية في منطقة أوبوك، دون جدوى، الاتصال بحاكم منطقة جنوب البحر الأحمر في إريتريا سعيا لمعرفة طبيعة وأهداف تلك الأشغال في راس الدوميرة.

٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

قرر حاكم منطقة أوبوك التوجه برفقة رئيس وحدة القوات المسلحة الجيبوتية المرابطة في أوبوك إلى راس الدوميرة من أجل استقصاء الأمر. وقام الجيش الإريتري الموجود في راس الدوميرة بصدهما ومنعهما من صعود الجبل.

من ٧ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

ابتداء من ٧ نيسان/أبريل، توالت المفاوضات بين السلطات الإقليمية في الجانبين من أجل فهم أسباب هذا التعدي على الأراضي الجيبوتية.

١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

حيث أن هذه المحادثات لم تسفر عن أية نتيجة، قررت حكومة جيبوتي ابتداء من ١٨ نيسان/أبريل مباشرة القيام باتصالات دبلوماسية على أعلى المستويات. وفي غضون ٥ أيام، اتخذت الإجراءات التالية:

- توجيه كتاب إلى الحكومة الإريترية من خلال سفير جيبوتي في أسمرة.

- إجراء اتصال هاتفي بين رئيسي الدولتين يوم الأحد، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- لقاء بين وزيري الشؤون الخارجية في البلدين في ٢١ نيسان/أبريل في جيبوتي.
- لقاءان لوزير الشؤون الخارجية الجيبوتي مع سفير إريتريا لدى جيبوتي فيما بين ١٧ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

حل رئيس الجمهورية على رأس وفد وزاري بمنطقة راس الدوميرة للوقوف على احتلال القوات الإريترية لراس الدوميرة بشكل كامل، وإنشائها معسكرا بسعف النخيل وخنادق وتحصينات بالصخر البازلتي، بينما رست زوارق سريعة مجهزة بمدافع وزورق دورية سريع في الخليج الصغير المتاخم لراس الدوميرة.

وتلقت القوات الجيبوتية أمرا بصعود السفح الجنوبي لراس الدوميرة. فتراجعت القوات الإريترية ببضعة عشرات من الأمتار في اتجاه السفح الآخر.

٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

امتنعت السلطات الإريترية عن استقبال وزير الشؤون الخارجية الجيبوتي الذي كان حاملا لرسالة خطية من رئيس جيبوتي موجهة إلى نظيره الإريتري.

٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

تواصلت المفاوضات الدبلوماسية في أسمرة دون التوصل إلى نتائج ملموسة:

- التقى سفير جيبوتي لدى إريتريا مرتين بوزير الشؤون الخارجية الإريتري يوم الأربعاء، ٢٣ نيسان/أبريل صباحا وبعد الظهر.
- ثم التقى بمدير ديوان الرئيس الإريتري يوم الخميس، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- وأجري لقاء آخر مع المدير نفسه يوم السبت، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- والتقى سفير جيبوتي في أسمرة بالمستشار السياسي للرئيس الإريتري يوم الاثنين، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- والتمس السفير على إثر ذلك مقابلة رئيس الدولة الإريتري الذي نقل إليه رسالة شفوية على لسان مستشاره الإعلامي تفيد بصريح العبارة أن إريتريا غير مستعدة للتحاور مع جيبوتي.

ورفضت الحكومة الإريترية إذن رفضا قاطعا إجراء أية مناقشة أو مقابلة على المستوى الدبلوماسي.

٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

أجري لقاء بين اثنين من كبار ضباط القوات المسلحة للبلدين في راس الدوميرة لمناقشة مواقع الجيشين في راس الدوميرة. وعلى إثر هذا اللقاء، قررت حكومة جيبوتي إرجاء الطلب الذي كانت قد قدمته إلى مجلس السلام والأمن من أجل إتاحة المزيد من الوقت للحوار الثنائي. غير أن اللقاء كان، مع الأسف، أول وآخر لقاء من هذا النوع، نظرا إلى أن الضابط الإريتري لم يرغب في الاستمرار في هذه الاتصالات مؤكدا أن تسوية هذه الأزمة الحدودية أضحت من اختصاص السلطات السياسية.

ولم تباشر الحكومة الجيبوتية أية إجراءات خلال أيام أعياد الفصح الأرثوذكسية الأربعة من ٢٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ التي تحتفل بها إريتريا، وذلك احتراما لهذا التقليد الديني.

٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

قررت حكومة جيبوتي إحالة المسألة إلى المجتمع الدولي.